

المركز الإفريقي لدراسات العدالة و السلام



منع "6" صحف من التوزيع بعد الطبع و معاقبة أخري بالحرمان من الصدور ليومين متتالين

30 نوفمبر 2017) رصد المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام خمسة إنتهاكات تمثلت في الرقابة القبليية على الصحف من قبل جهاز الأمن و المخابرات الوطني شملت ستة صحف سودانية خلال شهر نوفمبر 2017 ، بالإضافة إلي الأيقاف الإداري لمدة يومين في مواجهة صحيفة الجريدة عقب نشر مادة صحفية حول واقعة التحرش التي إتهم بها دبلوماسي سوداني .

- في 29 نوفمبر 2017 منع جهاز الأمن و المخابرات الوطني صحف " اليوم التالي ، الجريدة ، آخر لحظة و التيار " من التوزيع بعد الطبع دون الكشف عن الأسباب .
- في 28 نوفمبر 2017 منع جهاز الأمن و المخابرات الوطني صحف " آخر لحظة ، التيار والجريدة " من التوزيع بعد الطبع دون الكشف عن الأسباب . .
- في 26 نوفمبر 2017 منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني صحيفة الوطن من التوزيع بعد الطبع دون الكشف عن الأسباب .
- في 23 نوفمبر 2017 منع جهاز الأمن و المخابرات الوطني صحف " آخر لحظة ، التيار والجريدة " من التوزيع بعد الطبع دون الكشف عن الأسباب . .

- في 23 نوفمبر 2017 منع جهاز الأمن الوطني والمخابرات توزيع صحف آخر لحظة ، الجريدة ، والتيار بعد طباعتها دون ذكر الأسباب ، لتواصل الصحف الثلاث الصدور في اليوم التالي ، أفاد مصدر موثوق المركز الإفريقي لدراسات العدالة و السلام بأن السبب الراجح للمنع من التوزيع لصحيفتي " التيار والجريدة" مواد صحفية تعلقت بتراجع سعر الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي مؤخراً .
- في 11 نوفمبر 2017 منع جهاز الامن والمخابرات الوطني صحف " التيار ، الجريدة و السوداني " من التوزيع بعد الطبع دون الكشف عن الأسباب .

تعليق صدور صحيفة الجريدة:

في الأول من نوفمبر 2017 أصدر المجلس القومي للصحافة و المطبوعات قراراً قضي بتعليق صدور صحيفة الجريدة ليوميين متاليين ، مثل القرار إجراء عقابي علي خلفية " عمود صحفي" للكاتب الصحفي الفاتح جبرا" و الذي صدر بعنوان " إمتحان تحرش" علي خلفية إدعاءات وجهت لدبلوماسي سوداني ببعثة السودان بنيويورك " جاء تعليق صدور الصحيفة كعقاب إداري لنشر عمود للفاتح جبرا (إمتحان تحرش) حول التحقيقات الخاصة بقضية اتهام دبلوماسي سوداني ببعثة السودان بنيويورك بالتحرش بفتاة.

أجاز قانون الصحافة والمطبوعات السوداني لعام 2009م سلطات فرض عقوبات إدارية علي الصحف منها منع الصدور لمدة أقصاها إسبوع ، من الناحية النظرية يعتبر المجلس القومي للصحافة والمطبوعات هيئة مستقلة و محايدة لتنظيم مهنة الصحافة إلا أنه اصبح ذراعاً من أذرع النظام يتدخل في عمل الصحف بفرض عقوبات ذات تأثير مالي و إقتصادي علي الصحف .

يطالب المركز الإفريقي حكومة السودان وقف كافة أشكال الرقابة علي الصحف ، و أن تعمل علي ضمان تعزيز حرية التعبير وفقاً للدستور الإنتقالي 2005 ، و المواثيق الدولية و الإقليمية التي صادقت عليها حكومة السودان .

ذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تعليقها العام بالرقم "34" فيما يتعلق بحرية الرأي و التعبير أن منع طباعة الصحف أو أية مطبوعات إعلامية لا تتعارض مع القانون يعتبر مخالفة صريحة لحرية الراى و التعبير ، كذلك نص التعليق أنه لا يجوز حظر نشر اية مادة الإ إذا كان محتواها مخالفاً للقانون.

خلفية:

في السنوات الاخيرة أصبح من المعتاد أن يحضر اعضاء من جهاز الأمن و المخابرات الوطني في الصباح الباكر للمطابع لمنع توزيع الصحف بعد طباعتها دون توضيح للأسباب ، الرقابة بعد الطبع تمارس لحرمان الناشرين من نشر المعلومات حول موضوعات تعتبر " خطوط حمراء" لا يرغب جهاز الأمن للجمهور في الحصول عليها أو مناقشتها ، بالرغم من أنه لا توجد معايير واضحة للخطوط الحمراء لكن الممارسة الراهنة تشير إلي ان المعلومات التي تتضمنها الخطوط الحمراء هي نشر المعلومات حول الصراعات في دارفور ، جنوب كردفان و النيل الأزرق ، بالإضافة إلي العمليات العسكرية للقوات المسلحة السودانية و اية أخبار تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية .

تشير التطورات الحالية إلي أن جهاز الأمن و المخابرات لم يقصر الرقابة علي الصحف الحزبية والمستقلة بل أمتد ليشمل صحف تنتمي أو لها علاقة بحزب المؤتمر الوطني الحاكم ، في مناخ تطبق فيه قوانين تحد نصوصها من حرية التعبير و التجمع كالقانون الجنائي السوداني 1991م و قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009.

لمزيد من المعلومات اتصل على المدير التنفيذي للمركز الأفريقي

مساعد محمد على - 779584542 (0)256+

سينسيا ايبالى- مدير البرنامج Cynthia@acjps.org _

